

كشاف القناع عن متن الإقناع

أو تغير عقله أو كان (المتاع) ثوبا فخلق .

فلا يمنع الرجوع (لأن العين قائمة مشاهدة لم يتغير اسمها ولا صفتها .

(فيأخذه) أي المتاع (ولو ناقصا) ب (جميع حقه) إن شاء أو يضرب مع الغرماء بثمنه

لأن الثمن لا يتقسط على صفة السلع من سمن وهزال وعلم ونحوه فيصير نقصه لتغير الأسعار .

(والزيادة) المنفصلة (لبائع) نسا كالمتمصلة قال الإمام في رواية حنبل في ولد

الجارية ونتاج الدابة هو للبائع وعنه لمفلس .

قال في التنقيح وهو أظهر .

وقال الشارح هذا أصح إن شاء الله .

وجزم به في الوجيز .

قال في المغني وقياسهم على المتمصلة غير صحيح لأنها تتبع في الفسوخ والرد بالعيب بخلاف

المنفصلة .

قال ولا ينبغي أن يقع في هذا خلاف لظهوره .

وحمل النص على أنه باعهما في حال حملهما فيكونان مبيعين .

ولهذا خص هذين بالذكر دون بقية النماء .

(وإن صبغ) المشتري (الثوب أو قصره أو لت السوق بزيوت لم يمنع الرجوع) لأن العين

قائمة مشاهدة لم يتغير اسمها ولا صفتها .

(ما لم ينقص بها) أي الثوب بالصبغ أو القصر أو السوق باللت .

فإن نقص بذلك سقط الرجوع لأنه نقص بفعله فأشبهه إتلاف البعض .

ورد هذا التعليل في المغني بأن هذا النقص نقص صفة فلا يمنع الرجوع كنسيان صنعة وهزال

عبد .

وقال المجد إنه أي الرجوع الأصح وجزم به في المبدع والأول صححه في الفروع وقطع به في

التنقيح والمنتهى .

(و) إن زادت قيمة الثوب أو السوق ف (الزيادة عن قيمة الثوب) بالصبغ أو القصارة (

و) الزيادة عن قيمة (السوق) باللت (للمفلس) لأنها حصلت بفعله في ملكه .

فيكون شريكا للبائع بما زاد عن قيمة الثوب والسويق .

فإن كانت القصارة بفعل المفلس أو بأجرة وفاها فهما شريكان في الثوب .

فإن اختار البائع دفع قيمة الزيادة إلى المفلس لزمه قبولها لأنه يتخلص بذلك من ضرر

الشركة .

وإن لم يختَر بيع الثوب وأخذ كل واحد بقدر حقه .

فلو كانت قيمة الثوب خمسة فصار يساوي ستة .

فللمفلس سدسه وللبائع خمسة أسداسه .

وإن كان العمل من صانع لم يستوف أجره فله حبس الثوب على استيفاء أجرته .

اقتصر عليه في الشرح .

(ولو كانت السلعة صبغا فصبغ به) المشتري ثيابا وحجر عليه (أو) كانت (زيتا فلت به

(سويقا) (أو) كانت (مسامير فسمر بها با با .

أو) كانت (حجرا فبنى عليه) بنينا (أو) كانت (خشبا فسقف به) سقفا (فلا رجوع

(للبائع